

أثر التأمين التكافلي الإسلامي على الناتج المحلي الإجمالي الماليزي مع الإشارة إلى التأمين التكافلي الإسلامي في الجزائر واقع وآفاق

مریم زغلامي * لطيفة بهلول
جامعة العربي التبسي - الجزائر

The Impact of Islamic Assurance (Takaful) on Malaysian GDP, With Reference to Islamic Insurance (Takaful) in Algeria, Reality and Prospects

ZOGLAMI Meriem & BAHLOUL Latifa
University of Larbi Tebessi – Algeria

تاريخ الاستلام: 2018/01/18 تاريخ القبول: 2020/04/22 تاريخ النشر: 2020/08/30

ملخص:

تهدف الدراسة إلى تحليل واقع التأمين التكافلي الإسلامي وأثره على الناتج المحلي الإجمالي في ماليزيا إحدى أهم الدول التي عنيت بتطوير الصناعة المالية الإسلامية ودعم نموها، حيث تم التطرق إلى واقع سوق التأمين التكافلي في ماليزيا وتطور نمو أصوله خلال الفترة 2009 إلى 2017 السداسي الأول، وما مدى دعمه لمختلف الأنشطة الاقتصادية خاصة الإنتاجية مما ينعكس إيجابا على نمو الناتج المحلي الإجمالي وتطوره، كما أشارت الدراسة إلى إمكانية اعتماد التأمين التكافلي الإسلامي كأداة لتطوير سوق التأمينات الجزائري وزيادة مساهمته في خفض المخاطر الاستثمارية وتوفير بيئة مشجعة وآمنة خاصة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة. خلصت الدراسة إلى أن للتأمين التكافلي الإسلامي أثر معنوي على الناتج المحلي الماليزي كما يمكن أن يكون له أثر كبير في تطوير سوق التأمينات الجزائري خاصة فيما تعلق بتعزيز ثقافة التأمين وتحفيز الاستثمار فيه وفق صيغ تحكّمها مبادئ الشريعة الإسلامية.

الكلمات المفتاحية: التأمين التكافلي الإسلامي، أصول التأمين التكافلي في ماليزيا، الناتج المحلي الماليزي، سوق التأمينات الجزائري.

الترميز الاقتصادي (JEL): G2, C31.

Abstract:

The study aims to analyze the reality of Islamic insurance (Takaful) and its impact on gross domestic product (GDP) in Malaysia, one of the most important Muslim countries that aims at developing the Islamic finance industry and at supporting its growth. It analyzes the reality of the insurance market (Takaful in Malaysia) through the evolution of asset growth during the period 2009-first half of 2017 and the impact of the said market on various economic activities, in particular, the productivity that will have a positive impact on GDP growth and development. The analysis also highlights the possibility of adopting Islamic (Takaful) insurance as a tool for developing the Algerian insurance market by increasing its contribution to reducing investment risks and providing an encouraging and secure environment for small projects and medium-sized projects, in particular. The study concludes that Islamic (Takaful) insurance has a significant positive effect on Malaysia's gross domestic product. This type of insurance could therefore have a significant impact on the development of the Algerian insurance market, in particular by strengthening the insurance culture and stimulating investment in accordance with the rules enacted by Islamic law.

Keywords: Islamic (Takaful) Insurance, Takaful Assets in Malaysia, Malaysian GDP, Algerian Insurance Market

Jel Classification Codes : G2, C31

I. تمهيد:

عرف التأمين التكافلي الإسلامي تطورا معتبرا في الآونة الأخيرة كآلية تمويلية تعاونية غير هادفة للربح بقدر ما هي هادفة لتطوير الأنشطة الاستثمارية الحقيقية وتقليل المخاطر والعوائق التي تحول دون بلوغ الأهداف المسطرة وتحقيق العوائد المرجوة، أين أصبح التأمين التكافلي الذي يعمل وفق مبادئ الشريعة الإسلامية ملازما للنشاط الاستثماري في مختلف القطاعات، وعنصرا مهما لدعم الكفاءة والفعالية للنشاط الاقتصادي في العديد من الدول الإسلامية وغير الإسلامية، ومن أهمها ماليزيا الدولة التي اهتمت بتطوير أساليب التمويل الإسلامي بأنواعها ونال التأمين التكافلي قدرا هاما من هذا الاهتمام مما ساهم بشكل مباشر في رفع أداء الأنشطة الاستثمارية خاصة منها الإنتاجية خلال المدة الأخيرة.

1. إشكالية الدراسة:

من خلال ما سبق تبرز إشكالية الدراسة في التساؤل الرئيسي التالي: ما هو تأثير التأمين التكافلي الإسلامي على الناتج المحلي الإجمالي في ماليزيا؟ وكيف يمكن أن يكون أداة لتطوير سوق التأمينات الجزائري؟

2. فرضيات الدراسة:

للإجابة على الاشكال تم الاعتماد على جملة من الفرضيات كنقاط أساسية لتحديد مسارنا البحثي خاصة وأن ظاهرة التأمين التكافلي اخذت اهتمام العديد من الباحثين الاقتصاديين، فمن اجل الإلمام بالموضوع من جميع الجوانب خاصة فيما يخص الاقتصاد الماليزي كنموذج ناجح ومحاولة الإشارة لواقع قطاع التأمين التكافلي في الاقتصاد الجزائري وبالتالي تم اعتماد الفرضيتين الآتيتين:

- يوجد أثر معنوي للتأمين التكافلي في الاقتصاد الماليزي؛
- حاولت الجزائر على تطوير التأمين التكافلي من خلال تفعيل دوره في دعم الأنشطة الاقتصادية سواء كانت الزراعية أو الصناعية.

3. أهمية الدراسة:

تبرز أهمية الدراسة من منطلق أن التأمين التكافلي الإسلامي أصبح آلية بديلة للتأمين التقليدي لما له من كفاءة في مرافقة ودعم النشاط الاقتصادي الحقيقي كأداة تمويلية إسلامية عرفت رواجا في الدول الإسلامية وغيرها، ولمعرفة دوره في تمويل ودعم الاقتصاد الماليزي وجب قياس أثره على الناتج المحلي الماليزي أحد أهم مؤشرات تطور الاقتصاد، كما تهتم الدراسة ببحث آليات تطوير سوق التأمينات الجزائري عبر اعتماد هذه الصيغة في مختلف شركات التأمين، بهدف تعزيز ثقافة التأمين لدى المجتمع الجزائري و تطوير أساليب استثمار الفائض التأميني وفق صيغ التمويل الإسلامي بشكل يرمي إلى زيادة عدد المؤمنين والمساهمين في شركات التأمين الجزائرية وتفعيل دورها الاستثماري.

4. أهداف الدراسة:

تتمثل بعض أهداف الدراسة فيما يلي:

- إبراز الأهمية الاقتصادية للتأمين التكافلي الإسلامي والفرق بينه وبين التأمين التقليدي والتأمين التعاوني؛

- قياس أثر التأمين التكافلي الإسلامي على الناتج المحلي الماليزي خلال الفترة 2009 - 2017 السداسي الأول؛

- التطرق إلى واقع التأمين التكافلي الإسلامي في سوق التأمينات الجزائرية وآفاق تطويره.

5. الدراسات السابقة:

1.5. دراسة (أسامة عامر، زهير عماري، 2011)، بعنوان: "دور توزيع الفائض التأميني في دعم تنافسية المنتجات التأمينية التكافلية مقابل التقليدية" دراسة حالة سوق التأمين الأردني خلال الفترة 2008 - 2014، عملت هذه الدراسة على إبراز الدور الذي يمكن أن يلعبه توزيع الفائض التأميني في دعم تنافسية شركات التأمين التكافلي، وخلصت الدراسة إلى عدم وجود تأثير قوي لتوزيع الفائض التأميني على تنافسية شركات التأمين التكافلية مقابل التقليدية، وهذا قد يرجع لعدم وجود الموارد البشرية المتخصصة في تسويق التأمين التكافلي.

2.5. دراسة (فؤاد بن حدو، 2018)، بعنوان: "دور شركات التأمين التكافلي الإسلامي في التنمية الاقتصادية ومدى إمكانية الاستفادة منها"، عملت هذه الدراسة على إبراز الدور التنموي للتأمين التكافلي الإسلامي ودوره في تحقيق التنمية من خلال إستغلال الفائض التأميني والآليات الإسلامية لاستثماره، كما تطرقت هذه الدراسة إلى آفاق صناعة التمويل التكافلي الإسلامي.

3.5. دراسة (دليلة هامل، عبد الرحمن العايب، 2018)، بعنوان: "أثر خصائص هيئة الرقابة الشرعية على ملاءة شركات التأمين التكافلي" دراسة قياسية لشركات التأمين التكافلي الماليزية 2012 - 2016، عملت هذه الدراسة على تحديد أثر الرقابة الشرعية على ملاءة شركات التأمين التكافلي باستخدام مجموعة من الإختبارات القياسية لبرنامج Eviwes 9، وتوصلت الدراسة إلى وجود أثر إيجابي لمتغيرات هيئة الرقابة الشرعية على الملاءة المالية لشركات التأمين التكافلي الماليزية.

II. مقارنة نظرية أساسية حول التأمين التكافلي الإسلامي:

1. مفهوم التأمين التكافلي الإسلامي:

أصبح التأمين مؤخرًا من ضروريات النشاط الاقتصادي كوسيلة تسعى لتعويض الفرد عن الخسارة التي تحل به نتيجة لوقوع خطر معين، وذلك بوساطة توزيع هذه المخاطر على هيئة المشتركين، كما يعرف بأنه نظام يستهدف التقليل من ظاهرة عدم التأكد الموجودة لدى المستأمن وذلك عن طريق نقل عبء أخطار معينة إلى المؤمن (عريقات و عقل، 2008، صفحة 31)

ويقصد بالتأمين التكافلي الإسلامي تعاون مجموعة من الأفراد على تحمل الخطر، والأضرار المتوقع حصولها من خلال إنشاء صندوق غير ربحي ذو ذمة مالية مستقلة، لغرض جمع الإشتراكات والإيرادات من المؤمن، وتخصم منها المصروفات والتعويضات ويعرف الفرق بينهما بالفائض التأميني الذي تتم إدارته وفق نظام معين تشرف عليه شركة متخصصة وفق أحكام الشريعة الإسلامية. (داغي، 11 - 13 افريل 2010، صفحة 12)

كما يعرف التأمين التكافلي كنظام على أنه إشتراك مجموعة من الأفراد يطلق عليهم "هيئة المشتركين" يتعرضون لخطر أو أخطار معينة، على مجابهة آثار هذه الأخطار بتعويض الفرد المتضرر منهم جراء وقوع هاته الأخطار، عبر إلزام كل فرد منهم بدفع مبلغ معين على سبيل التبرع يسمى القسط أو الاشتراك تحدد وثيقة التأمين أو عقد الاشتراك، وتتولى شركات التأمين الإسلامية المتخصصة إدارة عمليات التأمين واستثمار الفائض التأميني نيابة عن هيئة المشتركين في مقابل حصولها على عائد باعتبارها مضاربا، أو مبلغا معلوما باعتبارها وكيلة، أو هما معا (الجرف، 2011، صفحة 3)

2. الدور التتموي لمؤسسات التأمين التكافلي الإسلامي:

إن ازدهار صناعة التأمين التكافلي وتطور نشاط مؤسساتها له أثر إيجابي على النشاط الاقتصادي في مختلف أشكاله كما يلي: (بونشادة، 2011، صفحة 25)

أ - في مجال التنمية الصناعية:

إن دور التأمين في المجال الصناعي والاستثماري له الأثر الإيجابي على حماية وسائل الإنتاج وتخفيض الخسائر المالية الناتجة في حالة حدوث الأخطار أو الكوارث من خلال إعادة تجديد الأصل أو إصلاحه وصيانته، حيث أن التغطية التأمينية تمكن من استمرار العمليات الصناعية والإنتاجية ومن ثم تحقيق أهداف التنمية الصناعية.

ب - في مجال التنمية الزراعية:

يساهم التأمين التكافلي أيضا في تعزيز مسيرة التنمية الزراعية من خلال التغطيات التأمينية المتعلقة بالاستثمار الفلاحي كالمعدات والتجهيزات الفلاحية ووسائل النقل، بالإضافة إلى التأمين ضد الأخطار الفلاحية التي تصيب المحصول أو الزرع كالكوارث الطبيعية وأمراض النبات وتأمين الثروة الحيوانية وغيرها.

ج - في مجال التنمية الاجتماعية:

يمكن للتأمين التكافلي الإسلامي أن يساهم في تحقيق التنمية الاجتماعية من خلال تحقيق المقاصد الضرورية للفرد وحتى مقاصده التحسينية عبر التكافل الطبي أو تحمل نفقات العلاج وخاصة في حالات الأمراض المزمنة أو التي تتطلب تكاليف أكثر لعلاجها، بالإضافة إلى تغطية البطالة وحماية الدخل والعجز البدني الدائم كليا أو جزئيا وتغطيات الوفاة ونظام المعاشات والتقاعد.

3. الآثار الاقتصادية لصناعة التأمين التكافلي :

إن السعي الحثيث للمسلمين في إيجاد منتجات تأمينية إسلامية بديلة عن المنتجات التقليدية للتأمين كان له بالغ الأثر في نشر فلسفة وفكر اقتصادي إسلامي مجسد واقعيا وعمليا بمؤسسات مالية إسلامية كانت أكثرها حداثة وعصرنه مؤسسات التأمين الإسلامي التي أضحت تنافس المؤسسات التأمينية التقليدية وتستحوذ على نسبة معتبرة لا يستهان من السوق التأميني. وحرى بنا أن نبرز الدور الاقتصادي لشركات التأمين التشاركي من عدة زوايا نوجزها في النقاط التالية:

أ. البعد الاقتصادي الإيجابي الأول:

تعتبر شركات التأمين مؤسسة مالية ضمنية تقوم بدور ادخاري مهم والمتمثل في تعبئة المدخرات المالية المتأتية من تجميع مبالغ الأقساط من المستأمنين ولما كانت شركات التأمين التشاركي تقوم على استقطاب الاشتراكات من الأفراد فهي الدور التنافسي تستحوذ على نسبة معتبرة من مدخرات الأفراد مما يجعلها تشكل وعاء ماليا آخر منافسا لودائع المصارف من جهة، وللمدخرات المالية التأمينية حيث تعمل شركات التأمين التقليدي من جهة أخرى. دون أن ننسى الدور التوظيفي لهذه المدخرات المالية، حيث تعمل شركات التأمين التشاركي على إعادة توظيف أو استثمار الفوائض المالية في أوعية استثمارية من شأنها منافسة الحقل الاستثماري الربوي المحرم لصناعة التأمين التقليدي. ذلك كله، من شأنه أن يحرم ويفقد سوق التأمين التقليدي نصيبا معها من الأموال أو الأقساط وبالتالي انخفاض في محافظتها المالية التأمينية ومن ثم في أوعيتها المالية الاستثمارية.

ب - البعد الاقتصادي الثاني:

إنما يأتي من كفاءة ادارتها الاستراتيجية في إن نمو وتوسع شركات التأمين التكافلي توظيف أموالها أو اشتراكاتها في أوعية غير مخالفة للأحكام الشرعية الإسلامية الأمر الذي ينتج عنه حتما تحويل هذه المدخرات المالية من القطاع التقليدي الربوي بمختلف مؤسساته الاستثمارية - مؤسسات تأمين تجاري كانت أو مصارف أو صناديق استثمارية ربوية - ، مما يعني بالضرورة توجيهها نحو القطاع الإسلامي أو التشاركي بجميع مؤسساته، وذلك على حساب خفض وحجب تلك الأوعية المالية الاستثمارية عن القطاع التقليدي، وهذا ما ينتج عنه تطوير المؤسسات المالية الإسلامية بشكل عام، وتعزيز مسيرة نمو المؤسسات التأمينية الإسلامية.

ج - البعد الاقتصادي الثالث:

في حالة العجز المالي لشركات التأمين التكافلي فإنه وطبقا للركيزة الاستراتيجية لعمل هذه الشركات وهي ضرورة الالتزام الشرعي لكافة أعمالها التأمينية منها والاستثمارية، فإنه ينبغي عليها أن تلجأ إلى مصادر تمويل لا تخالف أحكام الشريعة الإسلامية والذي من شأنه أن يعزز من الأداء الكلي للمصارف ومؤسسات التمويل الإسلامي على حساب تخفيض الطلب على إجمالي التمويل والائتمان التقليدي الربوي.

4. صيغ استثمار أصول التأمين التكافلي:

تتعدد صيغ إدارة واستثمار أصول التأمين التكافلي الإسلامي وفق عدة آراء ونظريات نذكر الأشهر تطبيقا منها (ساعد، 2016، صفحة 129):

أ - على أساس الوكالة والمضاربة معا:

تقوم الشركة في هذه الصيغة بدور الوكيل عن هيئة المشتركين في الإدارة واستثمار الاشتراكات مقابل عائد معلوم، وتمارس هذه الصيغة من قبل شركة التكافل التابعة لبنك الجزيرة في المملكة العربية السعودية وشركة الإخلاص وشركة بيان للتكافل في بماليزيا

ب - على أساس المضاربة:

ويعني استثمار أصول التأمين التكافلي على أساس المضاربة هو تطبيق صيغة المضاربة عند استثمار الفائض التأميني فهو محل اتفاق لدى جميع شركات التكافل (جنباً إلى جنب مع الصيغة الاستثمارية الأخرى وهي الوكالة بالاستثمار لأجرة محددة).

ج - على أساس التبرع أو التزام التبرع:

اختار جمع من العلماء المعاصرين التكييف الشائع للتأمين وهو أن حامل الوثيقة يلزم نفسه بالتبرع لهيئة المشاركين المالكين لمحفظة التأمين، أما ما يحصل عليه المستأمن المتضرر فهو أيضاً التزام بالتبرع من محفظة التأمين ويعتبر التزام معلق على وقوع الضرر المؤمن منه.

د - على أساس الوقف:

على هذا الأساس تنشئ شركة التأمين الإسلامي حساباً للوقف، وتدخر جزءاً معلوماً من رأس مالها يكون وقفاً على المتضررين من المشتركين في الصندوق حسب لوائح الصندوق، وعلى الجهات الخيرية في النهاية، ويكون ذلك من باب وقف النقود كونه مشروعاً فيبقى هذا الجزء المعلوم من النقود مستثمراً بالمضاربة، وتدخل العوائد في الصندوق لأغراض الوقف، والتعويض من الوقف هو استحقاق حسب شرط الواقف وهو يخص ريع الوقف فقط أما ما يأخذه حامل الوثيقة من تعويض من التبرعات الأخرى لصندوق الوقف فيستحقها بناءً على ما ينص عليه نظام الصندوق ولا علاقة للوقف بها.

III. الطريقة والأدوات:

لدراسة أثر التأمين التكافلي الإسلامي على الناتج المحلي الماليزي، لا بد من تحليل واقع تطور المتغيرين (التابع والمستقل) في الإقتصاد الماليزي كما يلي:

1. سوق التأمين التكافلي الإسلامي في ماليزيا:

تصطلح ماليزيا على تسمية التأمين المنضبط بالضوابط الشرعية "التكافل"، حيث تم إصدار أول قانون للتكافل في ماليزيا سنة 1914 وتأسست أول شركة تكافل في شهر نوفمبر من نفس السنة، وهي شركة تكافل ماليزيا، بعدها صدرت مجموعة من القوانين تنظم عمل التأمين التكافلي الإسلامي في ماليزيا حتى أصبحت من أهم الدول الحاضنة له وتحوز ماليزيا حالياً على 11 مؤسسة تأمين تكافلي إسلامي (بوهراوة و لال الدين، 2011، صفحة 299)

1.1. تطور أصول التأمين التكافلي الإسلامي الماليزي:

يتكون سوق التأمين التكافلي في ماليزيا من 11 مؤسسة تأمين تحوز على ما نسبته 12.1% من كافة أصول التأمين في ماليزيا، ويوضح الشكل رقم (01) تطور أصول التأمين الإسلامي الماليزي خلال الفترة 2009-2017.

من خلال الشكل رقم (01) يتضح تطور أصول التأمين التكافلي الإسلامي في ماليزيا سنوياً، حيث سجلت معدلات نمو مرتفعة بلغ متوسطها 4.5% تقريباً خلال فترة الدراسة، كما تتفاوت النسب بين التأمين العائلي والتأمين العام حيث يمثل التأمين العائلي نسبة 87.2% بينما يمثل التأمين العام نسبة 12.71% من إجمالي أصول التأمين التكافلي الماليزي لسنة 2016.

2.1. مساهمة التأمين التكافلي في الاقتصاد الماليزي:

تعد آثار التأمين التكافلي الإسلامي الاقتصادية والاجتماعية وتزايد أهميته في دعم الأنشطة الاقتصادية وخفض المخاطر الاستثمارية بما يحقق عدالة في نشاط التأمين سواء في توزيع الفائض التأميني أو عوائد استثمار أصول التأمين التكافلي الإسلامي، ويوضح الجدول رقم (02) مساهمة التأمين التكافلي الإسلامي في ماليزيا في الدخل القومي الإجمالي، وسوق العمل.

من خلال الجدول رقم (02) نلاحظ أن مساهمة التأمين التكافلي على الدخل القومي الإجمالي شبه مستقرة على رغم تزايد أصول التأمين التكافلي الإسلامي ونموها خلال فترة الدراسة.

كما يتضح تطور العمالة المستحدثة في قطاع التأمين التكافلي الإسلامي من 2846 منصب سنة 2011 إلى 3766 منصب سنة 2016 هذا في ظل استقرار عدد مؤسسات التأمين التكافلي الإسلامي في ماليزيا والبالغة 11 مؤسسة خلال فترة الدراسة.

2. تطور الناتج المحلي الإجمالي الماليزي خلال الفترة 2010 - 2017:

يعتبر الاقتصاد الماليزي من أهم الاقتصاديات الآسيوية حيث احتل في سنة 2015 الترتيب السادس آسيويا في التصنيف وفق الناتج المحلي الإجمالي، وفي سنة 2016 شكلت عوائد قطاع الخدمات ما نسبته 55.70% من الناتج المحلي الإجمالي، وشكلت الصناعة نسبة 22.26% بينما حاز قطاع الفلاحة والبناء على النسبتين 65.8% و4.86% على التوالي، ويوضح الشكل رقم (02) تطور الناتج المحلي الماليزي خلال فترة الدراسة.

حسب الشكل رقم (02) يتضح تطور الناتج المحلي الماليزي سنويا وبمعدلات مرتفعة بلغ متوسطها 3% خلال فترة الدراسة، فما يمكن ملاحظته في المتغيرات الاقتصادية الكلية في ماليزيا انها تتسم بالاستقرار نسبيا خاصة في معدلي النمو والبطالة وهذا راجع الى سلامة وسلاسة السياسة الاقتصادية المتبعة في ماليزيا.

3. المتغيرات والسلسلة الزمنية ونموذج الدراسة:

حسب عرض تطور التأمين التكافلي الإسلامي والناتج المحلي الماليزي خلال الفترة 2009 - 2017 يتضح أن العلاقة بين المتغيرين طردية ولتأكيد ذلك سيتم تقدير نموذج انحدار خطي بسيط وفق طريقة المربعات الصغرى باستخدام برنامج Eviews8 يوضح طبيعة هذه العلاقة واتجاهها، ثم التأكد من خلو النموذج المقدر من مشاكل القياس ليتم بعدها تحليل هذه العلاقة اقتصاديا، ويتكون نموذج الانحدار الخطي البسيط محل الدراسة من:

- المتغير التابع " PIB": ويمثل الناتج المحلي الإجمالي للاقتصاد الماليزي.

- المتغير المستقل "MTAKAFUL": ويمثل أصول التأمين التكافلي الإسلامي في ماليزيا حيث تضم التأمين التكافلي العام والعائلي في مختلف مؤسسات التأمين التكافلي الإسلامي الماليزية والتي يقدر عددها ب 11 مؤسسة، إضافة إلى مختلف نوافذ وشبائيك التي تقدم منتجات التأمين التكافلي الإسلامي في المؤسسات التقليدية.

أما السلسلة الزمنية المختارة لهذه الدراسة فهي الفترة الممتدة من سنة 2009 إلى سنة 2017 السداسي الأول وتم تقسيم البيانات على نصف سنوية، وبعد إدخال قيم متغيرات النموذج تم الحصول على النتائج المبينة بالجدول

الموالي: ومن خلال عملية التقدير التي تم القيام بها يمكن كتابة معادلة الانحدار البسيط المتحصل عليها كما يلي:

$$PIB = 139980.889227 + 18.2702811581 * MTAKAFUL$$

وتتضح نتائج الانحدار الخطي البسيط في الجدول رقم (03) والذي يمثل مخرجات برنامج eviews8 يتبين من نتائج التقدير في الجدول أعلاه ومعادلة تقدير الانحدار الخطي البسيط أن إشارة معلمة التأمين التكافلي الإسلامي موجبة، مما يعني أنه يرتبط بعلاقة طردية مع الناتج المحلي الإجمالي في ماليزيا وهذا التفسير يتوافق مع النظرية الاقتصادية، وكلما زاد التأمين التكافلي الإسلامي ب: 1% يزيد الناتج المحلي ب: 18.27%.

ومن الجدول رقم (03) نجد أن قيمة معامل الارتباط 97.0 أي 97% وهي نسبة كبيرة جداً تدلّ على أنّ القوة التفسيرية لمعادلة الانحدار قوية جداً، بعبارة أخرى المتغير المستقل في النموذج يفسّر بنسبة 97% تغير الناتج المحلي الإجمالي.

وأنّ 97% من التغير الذي يحدث في الناتج المحلي الإجمالي الماليزي يفسرها التغير في التأمين التكافلي الإسلامي، أما نسبة 03% المتبقية فهي مفسّرة من قبل متغيرات لم يتم حصرها في هذا النموذج.

كما نلاحظ أن قيمة $Prob(T\text{-statistic}) = 00$ وهي أصغر من 0.05 أي أصغر من 5% وبالتالي نرفض فرضية العدم التي تنص على أن التأمين التكافلي الإسلامي ليس له أثر معنوي على الناتج المحلي الإجمالي، ونقبل الفرض البديل الذي ينص على أن للتأمين التكافلي الإسلامي الماليزي أثر معنوي على الناتج المحلي الإجمالي، وهذا ما يشير إلى أهمية المتغير المستقل في تفسير الناتج المحلي الإجمالي ومعنويته.

أما فيما يخص جودة النموذج ككل، فالمالحق السابق يوضح أنّ $Prob(F\text{-statistic}) = 00$ وهي أصغر من 0.05 أي أصغر من 5% وهذا ما يدل على جودة النموذج، وبالتالي يمكن القول أنّ المتغير المستقل له معنوية بشكل كلي في التأثير على الرقم الناتج المحلي الإجمالي في ماليزيا.

4. التحليل الاقتصادي للنموذج:

قد لا يكون التوصل إلى نموذج رياضي يوضّح العلاقة القائمة بين المتغير التابع ممثلاً في الناتج المحلي الإجمالي والمتغير المؤثر فيه والذي تم ادراجه في هذا النموذج كافياً لاعتماد هذا النموذج في دراسة هذه الظاهرة وتحليلها، بل يجب أيضاً ألا تكون هناك مشاكل تؤثر على النموذج بالإضافة إلى أنه يجب أن يكون متوافقاً مع الواقع والنظريات الاقتصادية وإلا يصبح هذا النموذج من غير معنى، لذا تم اختبار مدى خلو هذا النموذج من مشاكل القياس والتي أعطت النتائج الموالية:

5. مشكلة الارتباط الذاتي للبواقي:

من خلال الشكل رقم (03) يتضح أن قيمة اختبار D.W للكشف عن الارتباط الذاتي للبواقي معنوية حيث أنها محصورة في المجال الذي نرفض فيه الفرضية الصفرية التي تنص على أنه توجد مشكلة الارتباط الذاتي للبواقي ونقبل فرض العدم بمعنى أنه لا توجد مشكلة ارتباط ذاتي بين البواقي في هذا النموذج.

IV. النتائج ومناقشتها:

1. التأمين التكافلي الإسلامي كآلية مقترحة لتطوير سوق التأمينات في الجزائر: على الرغم من ولوج القطاع الخاص في سوق التأمينات الجزائري تبا لتعليمات القانون رقم 07/95 الى أن القطاع العام لازال يهيمن على أكثر من 70% من أصول التأمين في الجزائر ويوضح الجدول رقم (04) توزيع حصص سوق التأمينات الجزائري بين القطاع العام والخاص خلال الفترة 2010 -2014.

ومن خلال الجدول رقم (04) تتضح تفاوت هيكل سوق التأمينات الجزائري بين القطاع العام والخاص، حيث يهيمن القطاع العام بما يفوق 75% من أصول التأمين في الجزائر لتبقى نسبة 25% تتوزع بين مؤسسات التأمين الخاصة والأجنبية في الجزائر.

2. مساهمة التأمين في الناتج المحلي الإجمالي الجزائري: لا يزال قطاع التأمين في الجزائر من أكثر القطاعات تهميشا، فعلى الرغم من توفر فرص نمو حقيقية واستثمارات ضخمة تتوافر في هذا السوق مع زيادة نمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتطور القطاع الفلاحي والصناعي وزيادة نسبة استيراد السيارات إلا أن نسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي لم تتجاوز 1% حتى بعد صدور القانون رقم 07/95 الذي أعطى صلاحية للقطاع الخاص في دخول السوق التأمينية الجزائرية، غير أن حجم هذه الصناعة لم يعرف تطورا كبيرا إلا في بعض المنتجات التي يعد فيها التأمين إجباريا مثل التأمين على السيارات والتأمين على الصحة والحياة للموظفين.

ويعتبر مؤشر الاختراق (العمق أو التغلغل) من أهم المؤشرات التي تستعمل لقياس حجم سوق التأمين ويشير إلى نسبة إسهام قطاع التأمين في الناتج المحلي الإجمالي أين يعبر عن حاصل قسمة رقم الأعمال الإجمالي للتأمين خارج الموافقات الدولية إلى الناتج المحلي الإجمالي، ويوضح الشكل رقم (03) تطور نسبة الاختراق لقطاع التأمين في الجزائر خلال الفترة (2004 -2014).

فحسب الشكل رقم (03) يلاحظ أن نسبة الاختراق ضعيفة جدا ولم تتجاوز 1% خلال الفترة (2004 - 2014) وسجلت أعلى معدل لها سنة 2009 بنسبة 0.77%، وهي معدلات بعيدة كل البعد عن المعدل العالمي لهذا المعيار المقدر بـ 7%، والمتوسط القاري لإفريقيا المقدر بـ 30.3%، ويرجع انخفاض هذه المعدلات لعدة أسباب أهمها ضعف الأداء التأميني للشركات الناشطة في سوق التأمين الجزائري وعدم قدرتها على استقطاب أكبر عدد من المؤمنين، فضلا عن انخفاض الدخل الجزائري أين أصبحت أقساط التأمين تشكل عبئا يصعب تحمله، وغياب ثقافة التأمين بشكل عام وعدم وضوح صورته بالشكل اللازم لمختلف الشرائح المستهدفة بهذا النشاط في الجزائر.

3. واقع التأمين التكافلي الإسلامي في الجزائر: يتمحور نشاط التأمين التكافلي الإسلامي في الجزائر على شركة سلامة للتأمينات فهي إحدى الفروع التابعة للشركة العربية الإسلامية للتأمين "إياك" الإماراتية ومقرها السعودية، حيث تضم 6 شركات تكافل موزعة على المملكة العربية السعودية، الأردن، الإمارات العربية المتحدة، السنغال، تونس، الجزائر، واعتمدت شركة سلامة للتأمينات في الجزائر بتاريخ 02/07/2006 من قبل وزارة المالية وذلك فهي قد استحوذت على الشركة "البركة والأمان" المنشأة في 26/03/2000.

حيث حدث تغير في التسمية وتجديد في الاعتماد وهي تمثل حالياً الشركة الوحيدة من بين شركات التأمين المتواجدة في السوق الجزائرية التي تنفرد بطرح خدمات التأمين التكافلي الإسلامي. (بريش و حمدي، 3 و 4 ديسمبر 2012، صفحة 11)

4. تحديات تطور التأمين التكافلي الإسلامي في الجزائر: إن تطور قطاع التأمين التكافلي الإسلامي في الجزائر مرهون بالعديد من التحديات التي ثببت ازدهار هذه الصناعة التي من شأنها أن تعطي حركية للنشاط الاقتصادي، ومن أهم هذه التحديات نجد ما يلي: (بريش و حمدي، 3 و 4 ديسمبر 2012، صفحة 12).

- البيئة القانونية فقانون التأمينات الحالي لا ينص صراحة على اعتماد التأمين التكافلي الإسلامي؛ كما هو الحال في الكثير التجارب العالمية الرائدة خاصة الماليزية والسعودية والإماراتية.
- فرض المشرع الجزائري على شركات التأمين المعتمدة في السوق الوطنية تخصيص نسبة % 50 من مداخيل الشركة على شكل أسهم في سندات الخزينة العمومية؛
- قامت شركة سلامة باستحداث رصيد خاص يشمل الفوائد التي تتحصل عليها، بغرض فصلها عن الأرباح السنوية تحت إشراف هيئة الرقابة الشرعية التي تخضع لها؛
- عدم ملائمة نماذج القوائم المالية لشركات التأمين الجزائرية مع ما جاءت به معايير هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية بالبحرين، مما ألزم شركة سلامة بإعداد قوائمها المالية في ذات النماذج المحاسبية التقليدية التي لا تراعي أسس العمل التأميني التكافلي؛
- عدم وجود مصارف إسلامية في الجهاز المصرفي الجزائري، مما لا يسمح لشركة سلامة باستثمار اشتراكات التأمين فيها وتحقيق نسب نمو في القطاع؛ حيث أن المصارف الإسلامية هي المحرك الرئيسي لقطاع التأمين التكافلي؛
- انخفاض مستوى دخول الأفراد مما ينعكس سلباً على حجم الاشتراكات وبالتالي عوائد مؤسسة التأمين التكافلي؛
- غياب الثقافة التأمينية والنظرة السلبية للتأمين واعتباره كضريبة لدى أفراد المجتمع الجزائري بالإضافة إلى تأخر صدور التشريعات المنظمة للقطاع؛
- غياب دور شركات التأمين التكافلي في نشر الوعي التأميني في المجتمع الجزائري والتحسيس بأهميته ودوره الاستثماري؛ الأمر الذي يؤثر سلباً على حجم النشاط؛
- غياب السوق المالية وضعف وقصور مجالات الاستثمار؛
- نقص الكوادر البشرية المؤهلة والمدربة على الأساليب الحديثة وفي مجال الرياضيات الابتكارية؛ حيث ما يلاحظ في الجزائر قلة الاهتمام بالتكوين الجامعي في مجال الحماية وتعرض الخسائر الحاصلة دون اللجوء إلى التأمين.

5. للتأمين التكافلي الإسلامي أثر معنوي على الناتج المحلي الإجمالي الماليزي، حيث كلما زاد التأمين التكافلي ب 1% زاد الناتج المحلي الإجمالي ب 18.27، مما يعكس الدور المحوري لمؤسسات التأمين التكافلي ودورها في تمويل الإستثمار نتيجة الاستغلال الأمثل للفائض التأميني.

6. عملت الجزائر وفي إطار تفعيل دور التأمين في دعم النشاطات الاقتصادية الفلاحية والصناعية ومختلف القطاعات المحققة للدخل على فتح المجال أمام القطاع الخاص لتطوير الصناعة التأمينية هذا ما أقره القانون رقم 95/07 للتأمينات، الأمر الذي كان من الممكن أن يكون بادرة لظهور ونمو التأمين التكافلي الإسلامي لتطوير الإيرادات المتأتية من القطاعات الاقتصادية عن طريق توفير محيط استثماري مشجع ومحفز يعطي دافعية أكثر للعمل والتطوير، وعلى الرغم من مرور قرابة 22 سنة من ولوج القطاع الخاص وممارسته للصناعة التأمينية غير أن معدل الاختراق التأميني لم يتجاوز 1% خلال الفترة 2004-2014.

V. الخلاصة:

- عملت الورقة البحثية في بحث أهمية التأمين التكافلي الإسلامي كأداة مالية إسلامية تعاونية في تطوير الاقتصاد وأثره على الناتج المحلي الإجمالي في ماليزيا، ومدى إمكانية تطبيق هذه الصيغة لإنعاش سوق التأمينات الجزائري وتفعيل مساهمته في دعم الأنشطة الاستثمارية وخفض المخاطر وبالتالي تطوير الاقتصاد، وخلصت الورقة البحثية الى مجموعة من النتائج نذكر أهمها في:
 - ينقسم التأمين التكافلي الإسلامي في ماليزيا بين التأمين العام والتأمين العائلي، حيث شكل التأمين العام ما نسبته 12.71%، والتأمين العائلي ما نسبته 87.2% من اجمالي أصول التأمين التكافلي الإسلامي؛
 - للتأمين التكافلي الإسلامي أثر معنوي على الناتج المحلي الإجمالي الماليزي، حيث كلما زاد التأمين التكافلي ب 1% زاد الناتج المحلي الإجمالي ب 18.27؛
 - على الرغم من أن القوانين والتشريعات المالية في الجزائر فتحت الباب أمام القطاع الخاص لممارسة نشاط التأمين الا أن القطاع العام لا يزال مهيمنا على أكثر من 70% من أصول التأمين؛
 - ينحصر التأمين التكافلي الإسلامي في الجزائر فيما تقدمه مؤسسة سلامة للتأمينات من خدمات فقط؛
 - يمثل التأمين التكافلي الإسلامي وسيلة فعالة لتنشيط سوق التأمينات الجزائري وتفعيله من أجل زيادة مساهمة ودوره في مرافقة النشاط الاستثماري في الجزائر.
- وكمقترحات للدراسة وجب البحث على سبل تطوير هذا القطاع الهام والأساسي وتفعيل دوره في تطوير الاقتصاد الجزائري عن طريق توفير منتج تأميني إسلامي على مستوى السوق اثبت فعاليته في العديد من الاقتصاديات كالاقتصاد السوداني والماليزي والسعودي، ويعد الأكثر ملائمة لطبيعة المجتمع الجزائري وبإمكانه العمل على تطوير صناعة التأمين في الجزائر خاصة فيما تعلق بتعزيز ثقافة التأمين وتطويرها ولإنجاح هذا الطرح وجب توفر مجموعة من التغيرات يمكن إيجازها في:

- تسويق أكثر لمنتجات التأمين التكافلي الإسلامي بشكل يصل الى أكبر شريحة ممكنة وتوسيع قاعدة المتعاملين، والتحسيس بأهمية التأمين التكافلي الإسلامي ودوره في دعم النشاط الاقتصادي وفق برامج خاصة تلمس كافة شرائح المجتمع؛
- هندسة منتجات التأمين الإسلامي بشكل يلامس كافة أنواع القطاعات الاقتصادية الفلاحية والصناعية وغيرها؛
- توظيف فوائض التأمين لدى مؤسسات التأمين التكافلي بشكل يزيد من ثقة المتعاملين ويعزز من ثقتهم في استثمار المؤسسات، وتوزيع العوائد حسب قواعد ومبادئ التمويل الإسلامي، حتى تكون المؤسسة نموذج ناجح يفتح المجال لممارسات أخرى في نفس السياق؛
- فتح تخصصات على مستوى الجامعات ومراكز التكوين المهني تدرس اختصاص التأمين الإسلامي؛
- مراجعة القوانين والتشريعات المثبته للتمويل الإسلامي بشكل عام خاصة منها ما تعلق بالتأمين التكافلي حتى لا تكون عائقا أمام تطور أصول التأمين التكافلي الإسلامي وتطور استثماراتها.

الإحالات والمراجع:

- إبتسام ساعد. (2016). دور آليات التمويل الإسلامي في رفع الكفاءة التمويلية للنظام المصرفي، ماليزيا نموذجا، . اطروحة دكتوراه تخصص نقود و تمويل قسم العلوم الاقتصادية، الجزائر: جامعة محمد خيضر بسكرة.
- إبراهيم أبو النجا. (1989). الأحكام العامة طبقا لقانون التأمين الجديد. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية .
- جربي محمد عريقات، و سعيد جمعة عقل. (2008). التأمين وإدارة الخطر (النظرية و التطبيق) (المجلد الطبعة الأولى). عمان، الاردن: دار وائل للنشر.
- سعيد بوهراوة، و محمد أكرم لال الدين. (2011). تجربة التأمين التعاوني الماليزية. مداخلة مقدمة للملتقى الثالث حول التأمين التعاوني (صفحة 299). الرياض: المملكة العربية السعودية .
- عبد القادر بريش، و معمور حمدي. (3 و 4 ديسمبر 2012). التحديات التي تواجه صناعة التأمين التكافلي الإسلامي . مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الدولي حول الصناعة التأمينية، الواقع العملي وآفاق التطوير، تجارب الدول (صفحة 11). الجزائر: جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف.
- على محمد الدين القره داغي. (11 - 13 افريل 2010). مفهوم التأمين التعاوني، ماهيته و ضوابطه و موقاته، دراسة فقهية اقتصادية . ورقة مقدمة ضمن مؤتمر التأمين -التعاوني -ليعادهو آفاقه و موقف الشريعة الاسلامية منه (صفحة 12). الاردن: الجامعة الاردنية .
- محمد سعدو الجرف. (2011). مقارنة بين أسس التأمين التجاري و التأمين التعاوني . مبدئي حول مؤسسات التأمين التكافلي و التأمين التقليدي بين الأسس النظرية و التجربة التطبيقية (صفحة 3). الجزائر: جامعة سطيف.
- نوال بونشادة. (2011). العمل المؤسساتي التكافلي بين جهود التاصيل وواقعية التطبيق. ملتقى حول مؤسسات التأمين التكافلي و التأمين التقليدي بين الاسس النظرية و التجربة التطبيقية (صفحة 25). الجزائر: جامعة سطيف.

Referrals and references:

- Ibtissam Saad. (2016). The role of Islamic finance mechanisms in raising the financing efficiency of the liquidation system, Malaysia as an example
PhD thesis specializing in money and finance. Department of Economic Sciences, Algeria: University of Mohamed Kheider. Biskra.
- Ibrahim Abul-Naga. (1989). General provisions according to the new insurance law. Algeria OPU.
- Jerby Mohamed Erekat, and Saeed Jomoua Akl. (2008). Insurance and Risk Management (Theory and Practice) (First Edition Vol.) Amman, Jordan: Wael Publishing House.
- Said Bohraoua, and Mohamed Akram Laluddin. (2011). Malaysian experience of cooperative insurance. Intervention submitted to the third forum on cooperative insurance (page 299). Riyadh, Saudi Arabia.
- Abed el-kadder Berish, and Maamer Hamdi. (December 3 and 4, 2012). Challenges facing the Islamic Takaful insurance industry. Intervention presented within the international forum on the insurance industry, the practical reality and prospects for development, the experiences of countries (page 11). Algeria: Hassiba Ben Bouali Chlef University.
- Ali Mohamed Al-Din Al-Qarah Daghi. (April 11-13, 2010). The concept of cooperative insurance, what it is, its controls and obstacles, a jurisprudential economic study A paper presented in the Cooperative Insurance Conference to restore its horizons and the position of Islamic law on it (page 12). Jordan: The University of Jordan.
- Mohammed Saadou Ejourf. (2011). An approach between the foundations of commercial insurance and cooperative insurance. An excerpt on Takaful and conventional insurance institutions between theoretical foundations and practical experience (page 3). Algeria: University of Setif.
- Nawal Bounashadah. (2011). Corporate solidarity work between rooting efforts and realism of implementation. Forum on Takaful and conventional insurance institutions between theoretical foundations and practical experience (page 25). Algeria: University of Setif

الملاحق:

الجدول رقم (01): أهم الفروقات بين التأمين التجاري والتأمين التكافلي الإسلامي

| الموضوع | النظام التكافلي الإسلامي | النظام التعاوني التقليدي | نظام التأمين التجاري |
|---|---|---|--|
| العقود المستخدمة | تبرع بقصد التعاون | منفعة متبادلة | تجاري يقصد منه الربح |
| مسؤولية المؤمن (الشركة) | دفع التعويضات والمصاريف من صندوق التكافل أو من القرض الحسن في حالة عجز الصندوق. | دفع المطالبات والمصاريف من صندوق الاشتراكات وفي حالة العجز يطلب اشتراكات إضافية من المشاركين. | دفع التعويضات والمصاريف من الصندوق المختلط (اقساط ورأس مال). |
| مسؤولية حملة الوثائق | دفع الاشتراكات. | دفع الاشتراكات الأساسية والإضافية عند اللزوم. | دفع الأقساط. |
| رأس المال المستخدم في دفع التعويضات | اشتراكات حملة وثائق التكافل. | اشتراكات المؤسسين. | رأس مال المساهمين والأقساط. |
| الاستثمار | مفيد بأحكام الشريعة الإسلامية | لا يوجد قيود شرعية | لا يوجد قيود شرعية |
| الحسابات الداخلية | يوجد حسابين (صندوقين) حساب حملة الوثائق. حساب المساهمين في الشركة. | يوجد حساب واحد فقط هو حساب المشاركين. | يوجد حساب واحد فقط مختلط لرأس المال والأقساط. |
| الفائض التأميني وعوائد استثمار الاشتراكات | من حق حملة الوثائق ويعاد توزيعه عليهم | من حق المشاركين ويوزع عليهم | يعتبر ربح للمساهمين |

المصدر: مولاي خليل، مداخلة بعنوان التأمين التكافلي الإسلامي الواقع والآفاق، الملتقى الدولي حول الاقتصاد الإسلامي الواقع ورهانات المستقبل. 24/23 فيفري 2011، جامعة غرداية، الجزائر، ص: 08.

الجدول رقم (02): مساهمة التأمين التكافلي الإسلامي في الدخل القومي المالي وسوق العمل

| المؤشر | 2011 | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 | 2016 |
|---|------|------|------|------|------|------|
| مساهمة التأمين التكافلي من الدخل القومي الإجمالي% | 0.6 | 0.7 | 0.7 | 0.6 | 0.6 | 0.6 |
| العمالة المستحدثة في قطاع التأمين التكافلي | 2846 | 2758 | 3162 | 2720 | 2896 | 3766 |

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على إحصائيات وتقارير بنك نيغارا المالي على الموقع الإلكتروني: www.bnm.gov.my

الجدول رقم (03): نتائج تقدير الانحدار الخطي البسيط

| Variable | Coefficient | Std. Error | t-Statistic | Prob. |
|-----------------------|-------------|------------|-------------|--------|
| C | 139980.9 | 16081.27 | 8.704590 | 0.0000 |
| MTAKFUL | 18.27028 | 0.784967 | 23.27524 | 0.0000 |
| R-squared | 0.973057 | | | |
| Adjusted R-squared | 0.971261 | | | |
| S.E. of regression | 16147.83 | | | |
| Sum squared resid | 3.91E+09 | | | |
| Log likelihood | -187.7803 | | | |
| F-statistic | 541.7366 | | | |
| Prob(F-statistic) | 0.000000 | | | |
| Mean dependent var | 503006.6 | | | |
| S.D. dependent var | 95253.08 | | | |
| Akaike info criterion | 22.32709 | | | |
| Schwarz criterion | 22.42511 | | | |
| Hannan-Quinn criter | 22.33683 | | | |
| Durbin-Watson stat | 1.963979 | | | |

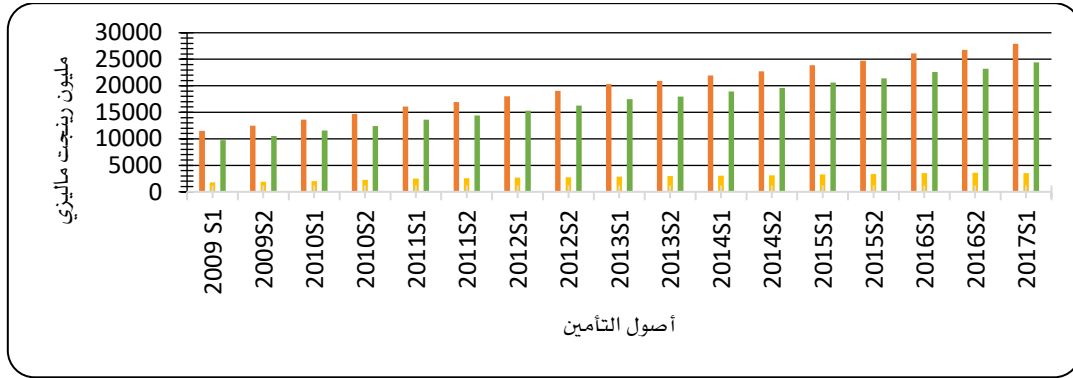
المصدر: مخرجات نظام 8 eviews

الجدول رقم (04): توزيع حصص سوق التأمين الجزائري بين القطاع العام والخاص

| السنة | مساهمة القطاع العام % | مساهمة القطاع الخاص % |
|-------|-----------------------|-----------------------|
| 2010 | 74.73 | 25.26 |
| 2011 | 74.71 | 24.28 |
| 2012 | 75.15 | 24.84 |
| 2013 | 75.75 | 24.24 |
| 2014 | 77.49 | 22.50 |

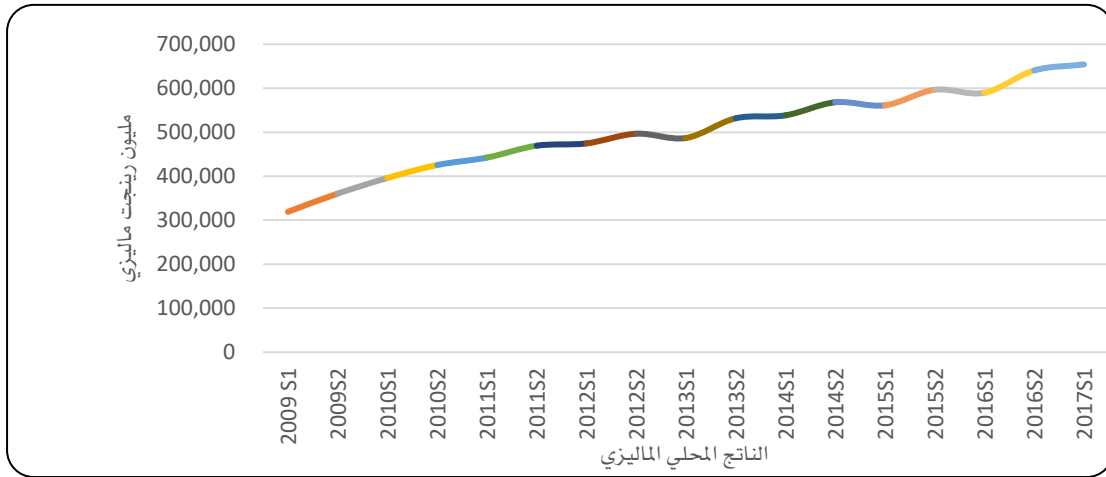
المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات المجلس الوطني للتأمينات على الموقع الإلكتروني: www.cna.dz

الشكل رقم 1: تطور أصول التأمين التكافلي الإسلامي في ماليزيا خلال 2009- 2017



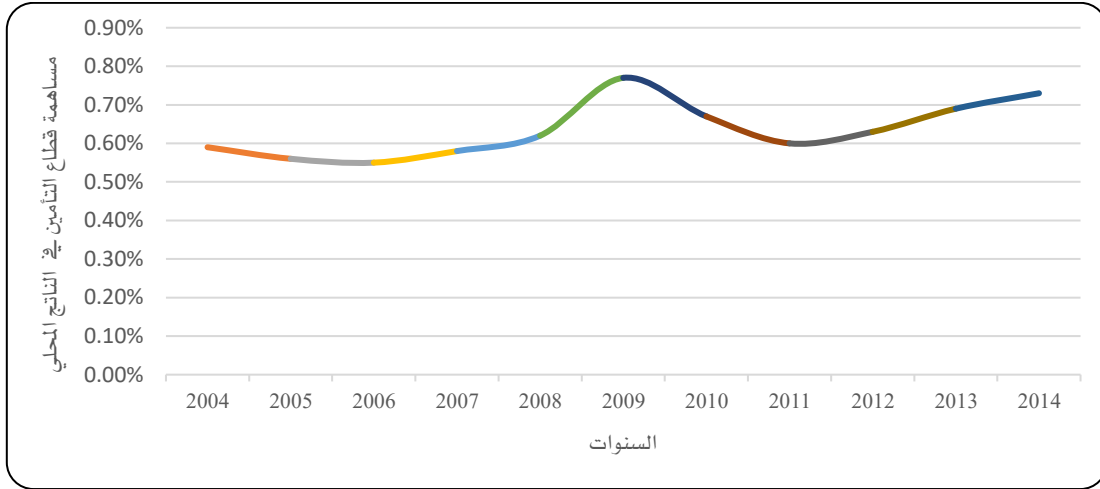
المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على إحصائيات وتقارير بنك نيغارا الماليزي على الموقع الإلكتروني: www.bnm.gov.my

الشكل رقم 2: تطور الناتج المحلي الماليزي خلال 2009- 2017



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات nagara bank Malaysia

الشكل رقم 3: تطور نسبة الاختراق لقطاع التأمين في الجزائر خلال 2007-2014



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات المجلس الوطني للتأمينات على الموقع الإلكتروني: www.cna.dz

كيفية الاستشهاد بهذا المقال حسب أسلوب APA:

مريم زغلامي، لطيفة بهلول. (2020). أثر التأمين التكافلي الإسلامي على الناتج المحلي الإجمالي المالي - مع الإشارة إلى التأمين التكافلي الإسلامي في الجزائر واقع وآفاق -، مجلة رؤى اقتصادية، 10(01)، الجزائر: جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، الجزائر. ص 29-43.

يتم الاحتفاظ بحقوق التأليف والنشر لجميع الأوراق المنشورة في هذه المجلة من قبل المؤلفين المعنيين بموجب رخصة المشاع الإبداعي نسب

المصنف - غير تجاري 4.0 رخصة عمومية دولية (CC BY-NC 4.0).



Roa Iktissadia Review is licensed under a Creative Commons Attribution-Non Commercial license 4.0 International License. Libraries Resource Directory. We are listed under Research Associations category